سياسات الخليج تجاه أفغانستان: البراغماتية الحذرة بين الفرص والمخاوف

محمد رقيب أوغلو *

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات ثلاث دول خليجية، هي: الإمارات وقطر والسعودية تجاه أفغانستان. وتجادل الدراسة بأن لدى كل من السعودية والإمارات تخوفات؛ أهمها التقارب بين طالبان وإيران، وموجات اللجوء المحتملة من أفغانستان. توصّلت الدراسة إلى أنّ احتمالية أن يمنح استيلاء طالبان على الحكم دفعة لحركات الإسلام السياسي تمثّل مصدر إزعاج لأبو ظبي، في حين تخشى الرياض من تهديد طالبان لأمن نظامها الداخلي، أو تحدّي مكانتها المميزة في العالم الإسلامي. أما عن قطر؛ فتجادل الدراسة بأنها اللاعب الخليجي الأكثر فعالية على الساحة الأفغانية؛ بفضل دور الوساطة الذي تؤدّيه بين الولايات المتحدة وطالبان منذ عام 2013. وعلى الرغم من اختلاف تخوفات كل لاعب، إلا أن القاسم المشترك بين اللاعبين الثلاثة هو اتباعهم سياسة براغماتية حذرة، بحيث يسعى كل لاعب إلى عدم ترك المجال فارغًا لمنافسيه، وفي الوقت نفسه لا يتسرع في إقامة علاقات قوية مع طالبان.

الكلمات المفتاحية: الخليج، أفغانستان، قطر، الإمارات، السعودية.

* جامعة سكاريا، تركيا

Gulf Policies toward Afghanistan: Cautious Pragmatism between Opportunities and Fears

MEHMET RAKİPOĞLU *
ORCID NO : 0000-0002-6287-6943

ABSTRACT *This study aims to analyze the policies of three Gulf states towards Afghanistan, namely the UAE, Qatar and Saudi Arabia. The study argues that both Saudi Arabia and the UAE have fears, the most important of which are the rapprochement between the Taliban and Iran, and possible waves of Afghan refugees. The study found that the possibility that the Taliban's takeover of power would give a boost to political Islam movements is a source of inconvenience for Abu Dhabi, while Riyadh fears that the Taliban will threaten the security of its internal regime or challenge its privileged position in the Islamic world. As for Qatar, the study argues that it is the most effective Gulf actor in Afghanistan, thanks to the mediating role it has played between the United States and the Taliban since 2013. Despite the different fears of each player, the common denominator among the three players is that they follow a cautious pragmatic policy, so that each player is not in a hurry to establish strong relations with the Taliban.*

Key words: Gulf, Afghanistan, Qatar, KSA, UAE

* Sakarya University, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
49 - 64

DOI:10.36360/1560-010-004-004

مدخل

تشهد أفغانستان بداية عهد جديد، بالتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من البلاد، واستيلاء حركة طالبان على الحكم. وتتبع دول الخليج سياسة براغماتية حذرة تجاه البلاد، حيث تَعدّ السعودية والإمارات حكم حركة طالبان وتقربها من إيران تهديدًا أيديولوجيًّا لأمن نظامها، وتعمل على صياغة سياسة إزاء أفغانستان تقوم على أساس إحداث توازن بين اللاعبين المذكورين.

أما قطر فلا ترى في إيران أو طالبان في أفغانستان تهديدًا لها، حيث تستضيف الدوحة مفاوضات بين الأطراف المتحاربة، من أجل تأسيس الاستقرار والسلام في أفغانستان، وتحافظ على دور الوساطة الذي أدته في الأعوام الأخيرة. ولكن من الملاحظ أن الهدف المشترك للاعبين الثلاثة في سياسة أفغانستان هو تحقيق مكاسب إستراتيجية في علاقاتهم مع الغرب. بصورة مشابهة، لا يزال الغموض يلفّ مستقبل شكل صراع القوى في أفغانستان، وهو ما يدفع دول الخليج إلى تفضيل سياسة توازن بين الفرص والمخاوف، وبهذا المعنى، يتبع المحور السعودي الإماراتي سياسة أقلّ فعالية مقارنة بقطر، مركّزًا في ذلك على عناصر القوة الناعمة، من أجل معادلة وزن طالبان وإيران. أما الدوحة؛ فقد تحافظ في ظل حكم طالبان على المميزات التي أكسبها إياها دور الوساطة، فقد حظيت قطر بسمعة جيدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية واللاعبين الغربيين؛ نظرًا لدورها في التواصل مع طالبان، وبسمعة حسنة لدى طالبان أيضًا في العديد من القضايا، في القلب منها تقع مسألة إدارة مطار حامد كرزاي الدولي في كابل. كل هذا يضع قطر في منزلة الدولة الخليجية ذات السياسة الأكثر فعالية في أفغانستان. وإلى جانب كل ذلك، مهد هذا المسار السبيل لتقليل الخليج من اعتماديته على الولايات المتحدة الامريكية، وزاد من انخراطه في علاقات مع الصين وروسيا ذواتَي النفوذ المتصاعد على الصعيدين الدولي والإقليمي.

في الحادي والثلاثين من أغسطس 2021 أغلقت الولايات المتحدة الامريكية ملفّ أفغانستان الذي فتحته عام 2001. ولانسحاب واشنطن، التي توصلت إلى اتفاق مع طالبان نتيجة للمفاوضات التي عقدت في الدوحة، من أفغانستان- تأثيرات مباشرة في العديد من الصراعات الجيوسياسية المختلفة، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد بدأت طالبان التي حكمت أفغانستان بين عامَي 1996-2001 في إعادة تشكيل علاقاتها الدولية، تاركة خلفها سياسة مبنية على ردود الفعل العاطفية. في هذا الإطار، هناك تقارب بين طالبان وبكين[1]، وموسكو[2]، كما تواصل مباحثاتها مع طهران. على الجانب الآخر، تتتبع دول الخليج سياسات مختلفة إزاء المنطقة، جنبًا إلى جنب مع محور موسكو

وطهران وبكين الراغب في ملء فراغ القوة الذي سينشأ في أفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي، وتحويل حكم طالبان للبلاد إلى فرصة. من ناحية أخرى؛ تتبنى البحرين والكويت وعمان مواقف سلبية من التطورات التي تشهدها أفغانستان، وتحافظ على سياساتها التقليدية. وفي هذا الإطار، شكلت تصريحات وزراء الخارجية والمسؤولين رفيعي المستوى في هذه الدول سياساتها نحو أفغانستان في إطارها التقليدي، المتمثّلة في إستراتيجية التقاطر خلف الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قامت تلك الدول بإخلاء مواطنيها من البلاد، داعية إلى توطيد الأمن والاستقرار في أفغانستان. في المقابل تتبع السعودية والإمارات وقطر سياسات مختلفة نسبيًّا عن الدول الخليجية سالفة الذكر.

يعالج هذا البحث سياسات السعودية والإمارات وقطر تجاه أفغانستان، ويجادل البحث بأن الدول الثلاث تتبع سياسة براغماتية حذرة، بدرجات مختلفة، إزاء أفغانستان. حيث يمكن القول: إن دور السعودية، اللاعب الخليجي الأكثر فعالية في أفغانستان، في تضاؤل مستمر. في المقابل، تشارك قطر بفعالية في العمليات السياسية-الدبلوماسية، مثل دور الوساطة، وإدارة مطار حامد كرزاي الدولي. أما الإمارات؛ فتدير الأزمة في أفغانستان من خلال التحرك دبلوماسيًّا؛ لإصلاح العلاقات مع الغرب. بهذا المعنى، يمكن القول: إن سياسة أبو ظبي تجاه أفغانستان سياسة وسط؛ بين فعالية الدوحة وسلبية الرياض.

الخلفية التاريخية

تعود جذور سياسات الخليج نحو أفغانستان إلى الغزو السوفييتي عام 1979 للبلاد، إذ تعاونت السعودية مع الولايات المتحدة في مواجهة الاحتلال السوفييتي، وموّلت المدارس الدينية الباكستانية المنشأ التي أخرجت طالبان إلى الوجود.[3] وقد دعمت السعودية التي يسودها التيار السلفي/الوهابي المعادي للصوفية -للمفارقة- حركةَ طالبان، وهي حركة تنتسب للمدرسة الديوبندية، ويطغى الجانب الصوفي على هويتها، وقد حشدت السعودية المتعاونة مع الولايات المتحدة وباكستان اقتصادها البترودولاري لمساندة المقاومة الأفغانية. وقد أوضح المقاتلون والخبراء المتخصصون في الشأن الأفغاني أن السعودية قدمت إلى طالبان التي لا تشاركها أيديولوجيتها وفهمها للإسلام مساعدات تقدر بـ4 مليارات دولار، ودعمًا لوجيستيًّا، بين عامَي 1980-1990.[4] الأكثر من ذلك هو أن السعودية قامت بتمويل عملية "سيكلون" وهي العملية الأطول والأكثر كلفة التي أطلقتها وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي آيه) لكسر النفوذ السوفييتي في أفغانستان.[5]

لم يقتصر الدعم الخليجي لطالبان على الجانب المالي، إذ قدمت الرياض الدعم لطالبان من الناحية الدبلوماسية. في هذا السياق، كان ثنائي السعودية والإمارات الداعم

للمقاومة الأفغانية من بين الدول الثلاث التي اعترفت بحكومة طالبان رسميًّا عام 1996. وقد كان اللاعبان يتمتعان بفعالية كبيرة في سياسة أفغانستان طيلة مدة حكم طالبان الأول للبلاد الذي امتد خمس سنوات. خلال المدة المذكورة حصلت طالبان على الدعم اللوجستي والسلاح من دول الخليج، إلى جانب الدعم الاقتصادي والدبلوماسي. حتى إن السعودية قامت بخرق حظر بيع السلاح الدولي المفروض أمميًّا على أفغانستان ووُضِعت على قائمة الجهات التي تزود طالبان بالسلاح.[6] ولكن التعاون المستمرّ بين تلك الجهات الفاعلة اهترأ مع الوقت، ففي عام 1998، طلب النظام السعودي تسليم المواطن السعودي أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، إلا أن الطلب يُوافَق عليه. وقد انهارت العلاقات بينهما مع رفض طالبان للطلب سالف الذكر، وهجمات 11 سبتمبر 2011، والحرب الأهلية التي شهدتها المرحلة التالية، إذ اتبع ثنائي السعودية والإمارات سياسة تتوافق مع السياسة الأمريكية. فبعد شهر واحد من أحداث 11 سبتمبر قطع الثنائي علاقاته بطالبان، وبدأ الدعاة المقربون من النظام السعودي في اتهام طالبان بتشويه صورة الإسلام، فانقلب التعاون المبني على أسس أيديولوجية ودينية بين محور السعودية والإمارات من ناحية وطالبان من ناحية أخرى رأسًا على عقب.[7] على الرغم من ذلك، أقامت هذه الجهات الفاعلة التي لا ترغب في البقاء على الحياد من الصراع الجيوسياسي في أفغانستان علاقات سرية بين الحكومات من خلال الرموز الدينية والمبعوثين الخاصين.[8] وفي عام 2008 حاول السعوديون استضافة المفاوضات بين طالبان والحكومة الأفغانية، غير أن هذه المباحثات باءت بالإخفاق، وانتهت عام 2009، فرحّلت حكومة الرياض طياب أغا ممثّل طالبان لدى المملكة خارج البلاد.[9] ومن هنا تحولت السياسة السعودية الفعالة إلى سياسة سلبية في المعادلة الأفغانية.

ومع اتجاه الإدارة السعودية إلى السلبية بدأت الإمارات في التحرك بفعالية أكبر على الساحة الجيوسياسية المتغيرة لأفغانستان. بهذا المعنى، اتبعت الإمارات، التي اعترفت بحكومة طالبان الأولى بعد باكستان والسعودية- سياسة يطغى عليها الجانب العسكري[10]؛ حيث أرسلت الإمارات المنخرطة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحدة عسكرية إلى قوة الدعم الأمني الدولي المتمركزة في أفغانستان. كما كانت الإمارات أول دولة عربية ترسل قوات إلى أفغانستان لتحقيق الأهداف الأمريكية، وتدريب القوات الأفغانية في ولاية هلمند.[11] وقد ركزت الإمارات التي اشتبكت مع طالبان على العناصر العسكرية طيلة مدة مهامها عام 2014. غير أن انتهاء مدة مهمة قوة الدعم الأمني الدولي، ومقتل السفير الإماراتي لدى أفغانستان وخمسة دبلوماسيين إماراتيين في تفجير وقع بمدينة قندهار في العاشر يناير من عام 2017 دفع أبو ظبي إلى تغيير إستراتيجيتها تجاه

أفغانستان. بهذا المعنى، طوّرت الإمارات علاقاتها مع الحكومة الأفغانية، وقلّلت من كثافة نشاطها العسكري في البلاد.

> **"سمحت قطر بفتح طالبان مكتبًا لها في الدوحة بدعم من ألمانيا عام 2010 لتتولى في المرحلة التالية دور الوساطة"**

إنّ النفوذ الخليجي في أفغانستان قُيِّد في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. وقد حاولت السعودية أن تكون فعالة في أفغانستان من خلال دور الوساطة، ولكنها اضطرت في النهاية للتراجع عن هذا الدور؛ نزولًا عند طلب حامد كرزاي الرئيس الأفغاني آنذاك. وقد ملأت قطر هذا الفراغ؛ إذ تتبوّأ أنشطة الوساطة موقعًا مهمًّا في السياسة الخارجية القطرية، ويقع الأمير تميم الثاني في مركزها، وقد زادت تلك الأنشطة من أهمية الخليج في المعادلة الأفغانية. وفي هذا الإطار، سمحت قطر بفتح طالبان مكتبًا لها في الدوحة بدعم من ألمانيا عام 2010، لتتولى في المرحلة التالية دور الوساطة.[12] وتحظى حكومة الدوحة التي استضافت مفاوضات الولايات المتحدة وطالبان بقبول في أفغانستان، سواء لدى طالبان أم الولايات المتحدة.

فوق كل ذلك؛ تستضيف قطر قاعدة العديد، القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر في الشرق الأوسط، وتتبوّأ موقعًا مهمًّا في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية.[13] بصورة مشابهة، يمكن القول إن قطر لديها مكانة مرموقة لدى طالبان؛ فقد كانت قطر إحدى الدولتين اللتين قدمت لهما طالبان عروضًا لإدارة مطار حامد كرزاي الدولي، الأمر الذي يظهر ثقل وزن قطر في المعادلة الأفغانية. في مقابل ذلك كانت طالبان قد ذكرت أنها شعرت بضغوط تُمارَس عليها خلال المفاوضات التي جرت بوساطة سعودية-إماراتية. بهذا المعنى، من المتوقّع أن تكون قطر، التي تحافظ على علاقات جيدة باللاعبين الدوليين والإقليميين والمحليين- اللاعب الخليجي، الأكثر فعالية في أفغانستان.

ويمكن تناول التمركز الخليجي في الملف الأفغاني على ثلاثة مستويات:

يرتبط المستوى الأول بأمن الأنظمة الوراثية الخليجية، أما الثاني فهو العامل الإيراني على المستوى الإقليمي، والثالث هو النفوذ المتزايد للاعبين الدوليين على المستوى العالمي.

مستوى السياسة الداخلية: أمن النظام والتهديد الأيديولوجي

تاريخيًّا، كانت السلطة السياسية للنظام السعودي خصوصًا، والأنظمة الملكية الخليجية عمومًا- تستند إلى ركيزتين أساسيتين: الأولى دينية، والثانية اقتصادية. من الناحية الدينية، وطّدت الوهابية ذات المفهوم الفقهي المنغلق التي تتبنى -بتعبير بسيط-

فكرة طاعة ولي الأمر- سلطةَ النظام السعودي. وعلى الرغم من انخراط بعض المنتمين للوهابية في بعض الأنشطة الراديكالية بين الفينة والأخرى، مثل حادثة احتلال الحرم المكي، إلا أن علماءها قاموا بشرعنة سياسات العائلة السعودية الحاكمة كافة، ومن ذلك التمرد على الدولة العثمانية.

ويمكن تناول التطورات الواقعة في أفغانستان في سياق التهديدات الأمنية لأنظمة الخليج الوراثية. ترى المملكة التي تشهد إعادة هيكلة اجتماعية ودينية أن حكم حركة "إسلامية" مثل طالبان لأفغانستان يمثّل تهديدًا لأمن النظام. ومن هذا الوجه، يمكن القول: إن طالبان تُعَدّ تهديدًا داخليًّا للنظام السعودي. بعبارة أخرى، قد يفتح حكم طالبان لأفغانستان الباب أمام تشكيكات في شرعية النظام السعودي. وفي سياق متصل، باءت سياسة السعودية لتقسيم طالبان وإضعافها، أو تقوية الجناح المعتدل داخلها بالإخفاق، وهو ما نتج عنه أن بدأت حكومة طهران في ملء الفراغ الناشئ عن تضاؤل النفوذ السعودي على طالبان وأفغانستان من خلال حرسها الثوري.

يمكن لطالبان قيادة حملة لتحدّي شرعية السعودية، ومخاطبة الشعب السعودي بشكل مباشر بغية تحدي سلطة العائلة الحاكمة، وهو الأمر المقلق للنظام السعودي.[14] إن الحيلولة دون تحول طالبان إلى تنظيم مشابه للقاعدة تُعَدّ أولوية في سياسة السعودية والإمارات تجاه أفغانستان، فخطر التحوّل الراديكالي لطالبان يشكّل مصدر قلق للخليج.

تتميز مقاربة السعودية تجاه الحكومة الثانية لطالبان بالحذر الشديد؛ فالمملكة لا ترغب في إرسال مقاتلين إلى أفغانستان، أو توفير الدعم المالي لهم، أو زعزعة أمن الخليج مرة أخرى. ومن هنا، تتخوف ملكيات الخليج من أن تحفز مكتسبات طالبان في أفغانستان الحركات الأصولية، وتشكل تهديدًا لأمن النظام. من ناحية أخرى، فإن احتمالية اعتراض طالبان على مشروع العلمنة الذي يديره محمد بن سلمان وتحديها للنظام يمثلان مصدر إزعاج للرياض.[15] وبالتالي فإن التباين بين فهمَي السعودية وطالبان للإسلام يؤدّي إلى نظر السعودية إلى المعادلة الأفغانية نظرة أمنية أكثر. علاوة على ذلك؛ تقلق موجات اللجوء المحتملة دول الخليج.

المستوى الإقليمي: النفوذ الإيراني وسياسة التوازن

يُعَدّ العامل الإيراني من العناصر المشكلة لسياسة الخليج إزاء أفغانستان.[16] فبالرغم من وجود اختلافات مذهبية وأيديولوجية بين إيران وطالبان، إلا أن العلاقات بينهما شهدت تطورًا خارج الإطار التقليدي لها. فالعداوة بين الطرفين التي وصلت إلى ذروتها مع قتل طالبان عشرة دبلوماسيين إيرانيين، ومراسلًا لوكالة الأنباء الحكومية الإيرانية عام

1998 تحولت إلى تعاون محدود بعد عام 2001.[17] وفي هذا السياق، قدّمت إيران دعمًا محدودًا لطالبان، بهدف كسر فعالية الولايات المتحدة في أفغانستان. ففي لقاء أجرته بي بي سي- فارسي في سبتمبر 2017 مع رئيس أركان حرب الجيش الأفغاني شريف يفتالي، قال الأخير: إن هناك أدلة متوفرة على دعم إيران طالبان بالسلاح والذخيرة. والأكثر من ذلك، في أغسطس 2017، ذكر محمد عارف شاه جيهان والي ولاية فراه الأفغانية المجاورة لإيران في تصريح لصحيفة نيويورك تايمز أن أقوى مجموعات طالبان هي المجموعة المدعومة إيرانيًّا. واصلت إيران دعمها لطالبان في إطار الحرب على داعش. كما أن علي شامخاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني كان قد صرح بضرورة إشراك طالبان في العملية السياسية، من أجل استقرار أفغانستان، في زيارة أجراها إلى كابل في السادس والعشرين من ديسمبر 2018. فوق ذلك، في لقاء أجراه مع قناة NDTV الهندية، صرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف بأنه لن يكون من الممكن قيام دولة أفغانية في المستقبل بدون طالبان.[18] وقد واصلت حكومة طهران التقارب من طالبان بعد الانسحاب الأمريكي أيضًا.

ترغب إيران التي التقت بمسؤولين من طالبان، المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية لدى طهران، في اكتساب مساحة للحركة في السياسة الأفغانية.[19] وفي هذا السياق، يزعج التقارب التكتيكي بين طالبان وطهران المحور السعودي الإماراتي. ومن هنا، تُعَدّ كثافة سياسة الانخراط بين طالبان وإيران من أهم المقوّمات التي ستحدّد شكل سياسة المحور السعودي الإماراتي تجاه أفغانستان. يمكن القول: إن العامل الإيراني الذي يُعَدّ من أهمّ محددات سياسة المحور السعودي الإماراتي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور العلاقات بين طهران وطالبان. وفي هذا الإطار، تجري الأنظمة الوراثية الخليجية التي ترى أن قدرة إيران على زيادة نفوذها في أفغانستان تُعَدّ تهديدًا لها، مثل السعودية والإمارات- مفاوضات لتطبيع علاقاتها مع طهران. ومن هنا، يمكن أن يتسارع مسار التطبيع بين دول الخليج وإيران متأثرًا بالتقارب بين طالبان ونظام طهران الذي يتبنى أفكارًا مماثلة للحركة في سياق مقاومة الولايات المتحدة. وقد تُقدِم السعودية على اتخاذ خطوات باتجاه تطبيع علاقاتها بإيران صاحبة النفوذ لدى طالبان والهزارة الشيعة في أفغانستان.

لموازنة طالبان في أفغانستان، قد تعطي حكومتا الرياض وأبو ظبي الأولوية لعناصر القوة الناعمة. في هذا الإطار، كانت منظمة رابطة العالم الإسلامي التي تتمتع السعودية فيها بفاعلية كبيرة قد أعلنت في اجتماعها الذي انعقد عام 2021 في مكة أن طالبان غير شرعية. بصورة مماثلة ادّعى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن طالبان تتبنى العنف منهجًا لها، وأنها ترتكب إبادة جماعية بحقّ المسلمين. ومن هنا يرغب السعوديون في الدخول في المعادلة الأفغانية من خلال إبراز عناصر القوة الناعمة المتوفرة لديهم، وتتبنى الإمارات سياسة مماثلة، حيث تستخدم المساعدات الإنسانية أداة سياسية[20]، وتدعم جزءًا من الحركات الصوفية غير المسيّسة منذ فترة، حيث دفع انخراط جزء من السلفيين في العمل السياسي عقب الثورة المصرية وتحدّيهم للأنظمة الوراثية في الخليج بعض اللاعبين الإقليميين، ومنهم الإمارات- إلى دعم الصوفيين غير المسيّسين. في سياق متّصل، توفّر الإمارات الدعم للعديد من الحركات والشخصيات الصوفية، مثل حمزة يوسف وعبد الله بن بيه، ويمكنها أن توازن كيانات دينية ذات مفهوم صوفي، وتنتسب إلى المدرسة الديوبندية، مثل طالبان، باستخدام هؤلاء اللاعبين.

علاوة على ذلك، تظهر استضافة الإمارات الرئيس الأفغاني الأخير أشرف غني بوصفة لاجئًا سياسيًّا على أراضيها أن أبو ظبي لن تبقى بعيدة تمامًا عن المعادلة الأفغانية، وأنها تنسّق مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها. إلى جانب ذلك، تُقدِم الإمارات على اتّخاذ خطوات دبلوماسية أيضًا في أفغانستان، حيث يمكن القول: إن الإمارات ترى في الأزمة في أفغانستان فرصة لتحقيق مكاسب إستراتيجية في علاقاتها مع الغرب، وذلك

من خلال التحركات الدبلوماسية، مثل الدعم الذي وفّرته لعملية انسحاب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة من أفغانستان، بالإضافة إلى الاتصالات التي أجرتها مع جو بايدن وعمانويل ماكرون حول أفغانستان.[21]

الدولة/ وجه المقارنة	الأولوية	مفهوم التهديد	السياسة	التعاون
المملكة العربية السعودية	• ألّا تشكّل حركة طالبان تهديدًا للنظام • تحصيل مكاسب إستراتيجية في العلاقات مع الغرب.	• طالبان • إيران • تزايد التعاون بين إيران وطالبان • داعش الموجودة في أفغانستان • موجات اللجوء	• براغماتية حذرة • موازنة طالبان وإيران	• المنظمات التي تسيطر عليها، مثل منظمة التعاون الإسلامي • الصين وروسيا • العلماء الوهابيون
الإمارات العربية المتحدة	• ألّا تكتسب حركات الإسلام السياسي قوّة مع وصول طالبان إلى الحكم. • تحصيل مكاسب إستراتيجية في العلاقات مع الغرب.	• طالبان • إيران • تزايد التعاون بين إيران وطالبان • داعش الموجودة في أفغانستان • موجات اللجوء	• براغماتية حذرة • موازنة طالبان وإيران • التحركات الدبلوماسية • المساعدات الإنسانية	• الحركات الصوفية المدعومة إماراتيًّا • الحكومة الأفغانية • الصين وروسيا
قطر	• تحصيل مكاسب إستراتيجية في العلاقات مع الغرب. • تأسيس السلام والاستقرار.	• داعش • الحرب الأهلية وموجات اللجوء	• الوساطة • البراغماتية الحذرة • التحركات الدبلوماسية	• الولايات المتحدة وإنكلترا • طالبان • تركيا

الجدول 1: سياسات دول الخليج تجاه أفغانستان

الخريطة 1: دول الخليج وأفغانستان

أما قطر –بصورة مختلفة نسبيًا عن السعودية والإمارات– فتتبع سياسة نشطة في أفغانستان. كما أن حكومة الدوحة، على عكس المحور السعودي الإماراتي، لا ترى لا في حكم طالبان ولا في تقاربها من إيران تهديدًا لها، فقطر تستضيف مكتب طالبان ومباحثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2013. كما أن الدوحة لديها علاقات طيبة مع إيران. وعليه تنظر قطر على نحو معتدل إلى حكم طالبان على خلاف المحور المذكور آنفًا الذي يرى في هذا الحكم تهديدًا أيديولوجيًا لأمن النظام على صعيد السياسة الخليجية الداخلية. ولكن في المقابل لدى الدوحة مقاربة حذرة إزاء حكم طالبان، فقد أفاد وزير الخارجية القطري بأن الوقت لا يزال مبكرًا للاعتراف بحكومة طالبان.

المستوى العالمي: البديل الصيني والروسي

إن لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان تأثيرات مباشرة في السياسة الخارجية للسعودية؛ ذلك أن دول الخليج التي طورت إستراتيجيات سياسة خارجية وأمنية تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في مراجعة هذه الإستراتيجيات تزامنًا مع تضاؤل الحضور العسكري لواشنطن. فقد أظهر ترك واشنطن الحكومة الأفغانية وحيدة في إطار مشروع "أمريكا أولًا" الذي دشّنه دونالد ترامب خلال فترة رئاسته أن الولايات المتحدة الأمريكية تخلّت عن حلفائها عسكريًا.22 كما أدى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى هزّ الثقة بالولايات المتحدة وتدهور سمعتها.23 لذا، فإن السيناريو الأكثر منطقية لسياسات دول الخليج إزاء أفغانستان هو المزيد من الانخراط مع

روسيا والصين صاحبتَي النفوذ المتزايد على الصعيدين الدولي والأفغاني.24 كذا يمكن القول: إن هناك إرادة جادة في دول الخليج لإعادة تعريف العلاقات الأمريكية الخليجية التي شهدت العديد من الأزمات البنيوية في العديد من الملفات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا السياق نشر عبد الخالق عبد الله الكاتب المعروف بقربه من حكومة الإمارات مقال رأي تحت عنوان: "دروس من أفغانستان للخليج" في صحيفة "ذا ناشيونال نيوز" المقربة من نظام أبو ظبي. ذكر عبد الله في مقاله أن الوقت قد حان لتقليل الاعتمادية الإستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يجري الحديث حول تغير المفهوم الأمني الخليجي.25

قد يؤدي اتّباع واشنطن لسياسة الانخراط السلبي تجاه المنطقة إلى تسريع عملية تدويل الفهم الأمني للمنطقة التي عرفت باسم "الخليج الأمريكي". فعلاوة على تزايد النفوذ الصيني والروسي في الخليج، هناك جهات فاعلة مثل فرنسا وإنكلترا والهند وكوريا الجنوبية راغبة في الإسهام في دعم أمن الخليج. ومن هنا تعمل دول الخليج على تنويع تفاهماتها من خلال التعاون أمنيًّا مع اللاعبين من أصحاب النفوذ في دوائر الصراع،

مثل سوريا وأفغانستان، من أجل الحفاظ على أمن أنظمة دول الخليج.

من المرجح أن تكون الصين وروسيا أولى الدول اعترافًا بطالبان، الأمر الذي قد يدفع دول الخليج للتقرب من هاتين الدولتين في السياق الأفغاني. وما قد يؤكد ذلك هو أن السعودية لم تكن من بين الدول التي قدمت المساعدات في عملية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، حيث أرسلت الحكومة السعودية وزير الدفاع إلى روسيا بدلًا من ذلك. بعبارة أخرى، لا ترغب الحكومة السعودية أن تنسحب الولايات المتحدة من أفغانستان وأن تحكم طالبان البلاد؛ إذ إن التطورات الحاصلة، مثل الانسحاب الأمريكي الكامل من أفغانستان، واستمرار عملية الانسحاب من العراق- تمثل مصدر إزعاج للخليج، ومن هذا المنطلق تعمل السعودية على التقارب من الصين وروسيا في سياق مجابهة التهديدات الأمنية والملف الأفغاني. وفي هذا الصدد لم يكن لقاء وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان بوزير الدفاع الروسي وإبرامه اتفاقية تعاون عسكري مجرد صدفة، بل خطوة إستراتيجية.[26] وعلى الرغم من ضعف احتمالية أن تحل بكين وموسكو محل واشنطن في تزويد الخليج بالأمن، إلا أن خفض الولايات المتحدة من وجودها العسكري[27]، وعدم إيفائها بتعهداتها، ممثلة في إزالة المخاوف الأمنية للخليج[28] سيؤدي إلى تنويع الخليج لتحالفاته.[29]

خاتمة

يتوقف مستقبل شكل المعادلة السياسية في أفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي، وتمركز اللاعبين الإقليميين داخل هذه المعادلة- على العديد من المقومات، ويرتبط أول هذه المقومات بأمن الأنظمة الوراثية في الخليج. إذ يمكن أن تؤثر الصيغة التي سيؤسَّس عليها حكم طالبان والمنحى الذي ستأخذه علاقة الحركة بالخليج في سياسة الأنظمة الوراثية في الخليج، وعلى رأسها السعودية تجاه أفغانستان. وفي هذا الصدد، من المرجّح أن تدفع الرياض بالعديد من الأدوات الإستراتيجية، مثل استخدام بعض الرموز الدينية لمواجهة طالبان، إذا هي تحدّت مكانة السعودية "المميزة" في العالم الإسلامي، ويمكن أن توسّع الرياض من مجالات تعاونها مع الإمارات في هذا السياق. ومن هنا، فالمقوّم الأساسي الذي يؤثر في مستقبل شكل سياسة الخليج إزاء أفغانستان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصيغة التي سيُبنَى على أساسها حكم طالبان. يمكن أن يؤثر خطاب إمارة طالبان الإسلامية إزاء النظام السعودي في سياسة الخليج نحو أفغانستان.

وتمثل علاقات طالبان بإيران المقوّم الثاني المشكّل لسياسات الخليج إزاء أفغانستان، إذ تعارض دول الخليج اكتساب إيران نفوذًا في أفغانستان، وعليه فإن موازنة إيران تؤثر في سياسة المحور السعودي الإماراتي نحو أفغانستان بدرجة كبيرة. من ناحية أخرى؛ سيؤثر

شكل العلاقات مع الولايات المتحدة أو الغرب في سياسة الخليج إزاء أفغانستان، فدول الخليج تعالج سياساتها تجاه أفغانستان في سياق تصحيح مسار علاقاتها مع الولايات المتحدة أو الغرب بشكل كبير، حيث يمكن القول: إن السعودية والإمارات تحديدًا تتبعان سياسة التقاطر خلف الولايات المتحدة في صياغة السياسات المرتبطة بأفغانستان. كذا، يبدو أن المحور السعودي الإماراتي الذي تضررت صورته لدى واشنطن بصورة بالغة فقد الدعم الأمريكي مع قدوم بايدن إلى السلطة. وقد تقيم هذه الدول الراغبة في استعادة دعم واشنطن علاقات حذرة مع طالبان متبنّية في ذلك سياسة أمريكية المركز. في نهاية الأمر تؤسّس السعودية والإمارات وقطر سياساتها تجاه أفغانستان على نحو يركز على تحقيق مكاسب إستراتيجية في العلاقات مع الغرب.

وفيما يتعلق بسياسات دول الخليج تجاه أفغانستان يمكن أن نستشرف أن السعودية ستكون أقل فعالية في أفغانستان مقارنة بالماضي. فالنظام السعودي دعم الجهاد الأفغاني في الثمانينيات من أجل الدفاع عن الإسلام في مواجهة السوفييت الشيوعيين مدفوعًا في ذلك بدوافع دينية، غير أنه من الملاحظ أن تأثير الدين في السياسة في السعودية في تضاؤل مستمر، بالتوازي مع مشروع العلمنة الذي يقوده محمد بن سلمان، وبناءً عليه، فإن مقاربة النظام السعودي المفتقر إلى الدوافع الدينية والدعم السياسي ستكون أكثر حذرًا مقارنة بما سبق.

من المتوقع أن تكون السياسة الإماراتية في المعادلة الأفغانية أنشط من السياسة السعودية، فهناك ادّعاءات بأن وفدًا من الإمارات توجّه إلى كابول، وبدأ في مباحثات مع طالبان؛ لإدارة المطار. بصورة مشابهة، ترغب الإمارات في أن تكون نشطة في المنطقة، عبر إبراز عناصر قوتها الناعمة، كالمساعدات الإنسانية. وتظهر استضافة الإمارات لأشرف غني أنها لن تبقى بعيدة عن المعادلة الأفغانية وأنها راغبة في إحداث توازن في مواجهة طالبان.

من المرجح أن تكتسب الدبلوماسية النشطة التي تتبعها قطر من خلال دور الوساطة في المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان زخمًا خلال العملية الانتقالية في أفغانستان. في واقع الأمر، تُعَدّ الدوحة لاعبًا يلقى قبولًا لدى كل من الولايات المتحدة وطالبان. فاستخدام القاعدة العسكرية الأمريكية في قطر للمساعدة في عملية إخلاء القوات الأمريكية، ووجود مكتب لطالبان في قطر، وتقديم طالبان العروض لقطر لإدارة مطار حامد كرزاي الدولي، كل ذلك يظهر أن قطر ستكون اللاعب الخليجي الأكثر فعالية في السياسة الأفغانية على المدى القريب. ويُعَدّ التعاون بعيد المدى مع إنكلترا أحد المقومات التي تعزّز من موقف قطر في المعادلة الأفغانية، وفي هذا السياق يمكن القول:

إن قطر تؤدي دور الباب بالنسبة لوصول الغرب، وبخاصة انكلترا إلى أفغانستان. حيث ترى لندن والعديد من الحكومات الغربية أن الحضور القطري في المعادلة الأفغانية بالغ الأهمية في سياق الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع طالبان.

في نهاية الأمر، رغم أن دول الخليج بصدد مأزق خطير فيما يخص شكل العلاقة التي ستقيمها مع طالبان إلا أن جميعها تتبع سياسة براغماتية نحو أفغانستان. وتأتي السعودية على رأس اللاعبين المتبنيين لسياسة معتدلة في الخليج إزاء أفغانستان. أما الإمارات، المدافع الأشرس عن الحرب على "الإسلام السياسي" في المنطقة، فيتوقع أن تبدي الموقف الأكثر معاداة لحكم طالبان في الخليج. وتعزّز استضافتها لأشرف غني مع 170 مليون دولار من بنك أفغانستان هذه التوقعات.30 ولكن بالنظر إلى السياسات الواقعية التي تتبعها الإمارات يُرجَّح أن تنخرط الإمارات في علاقات مع طالبان، ولو بشكل محدود، بغية إحداث توازن في مواجهة التقارب بين حكومة طالبان، وقطر، وتركيا، وإيران. أما عن قطر؛ فيمكن القول: إنها ستكون اللاعب الأبرز سياسيًّا ودبلوماسيًّا في مستقبل أفغانستان بفضل استضافتها للمفاوضات بين الأطراف المتحاربة منذ عام 2013. لدى قطر مساحة محدودة للحركة في إطار مطالب الولايات المتحدة، ويحتمل أن تعترف بطالبان لمعادلة وزن المحور السعودي الإماراتي، ولكن قطر أيضًا، شأنها شأن السعودية والإمارات، تفضل البراغماتية الحذرة في سياستها تجاه أفغانستان.

الهوامش والمراجع:

1. تتحمس إدارة بكين للتعاون مع طالبان في سياق مبادرة الحزام والطريق والثروات الباطنية. انظر: Samuel Ramani, "A New Afghanistan: How Regional Powers are Preparing for Taliban Rule", The New Arab, 23 August 2021.
2. Giorgio Cafiero, "China and Russia's Influence over Afghanistan's Islamic Emi rate", The New Arab, 25 August 2021
3. Kabir Taneja, "Saudi Arabia and UAE: Are They Strategically Distancing Themselves from the Afghanistan Crisis?", Orfonline, 20 July 2021.
4. Greg Bruno, "Saudi Arabia and the Future of Afghanistan", Council Foreign Relations, 10 December 2008.
5. Mehmet Rakipoğlu, "Afganistan Denkleminde Körfez'in Zor Dansı", Fikir Turu, 25 August 2021.
6. Cathrin Schaer, "Saudi Arabia and Taliban Unlikely to Revive Old Alliances", DW, 28 August 2021.
7. كان البشتون الوهابيون يشكّلون الكادر الأساسي لطالبان، ولكن هذه المجموعة انفصلت عن قيادة الحركة في المرحلة التي تلت سقوط نجيب الله. ومن هنا انتهى التقارب الأيديولوجي بين السعودية وطالبان. في الوقت نفسه عانى حكمتيار ورسول سياف العديد من المشكلات، وهذا أدى إلى تضاؤل النفوذ السعودي في أفغانستان. انظر:
Bruno, "Saudi Arabia and the Future of Afghanistan".

8. Guido Steinberg ve Nils Woermer, "Exploring Iran & Saudi Arabia's Interests in Afghanistan&Pakistan: Stakeholders or - A Zero Sum Aame? Part 1: Saudi Arabia", Barcelona Centre for International Affairs, CIDOB Policy Research Project Paper, (April 2013).

9. Bruno, "Saudi Arabia and the Future of Afghanistan"; Umer Karim, "The Gulf Prepares for an Afghan Scramble", Gulf International Forum, 2 September 2021.

10. Giorgio Cafiero, "Gulf States React Cautiously to the Taliban 2.0", Responsible Statecraft, 27 August 2021.

11. Bilal Y. Saab, "In Afghanistan, the Gulf Arab States Stepped up", Middle East Institute, 1 September 2021.

12. David B. Roberts, "Qatar, the Taliban, and the Gulf Schism", The Arab Gulf States Institute in Washington, 19 October 2020.

13. Umer Karim, "Gulf Engagement in Afghanistan's Evolving Political Marketplace: Uneven Investment, Uncertain Prospects", The Arab Gulf States Institute in Washington, 9 July 2021.

14. Neil Quilliam, "Implications of the Taliban Takeover of Afghanistan for Saudi Arabia", The Fall of Kabul: Geopolitical Implications, A Wikistrat Special Report, 20 August 2021, s. 24.

15. James M. Dorsey, "Hedging Saudi Bets: Iran Looms, Israel Beckons, and Taliban Cause Goosebumps", Responsible Statecraft, 27 August 2021.

16. Saab, "In Afghanistan, the Gulf Arab States Stepped up".

17. Ramani, "A New Afghanistan: How Regional Powers are Preparing for Taliban Rule".

18. Maysam Behravesh, "What does Iran want in Afghanistan?", Aljazeera, 4 February 2019.

19. Maryam Sinaiee, "Taliban in Tehran For Talks, While Biden Team eviews US Afghan Policy", Iran International, 26 January 2021, https:// iranintl.com/en/world/taliban-tehran-talks-while-biden-team-reviewsus-afghan-policy.

20. Mehmet Rakipoğlu, "BAE İnsani Yardımlarla Salgını Fırsata Çevirme Uğraşında", Anadolu Ajansı, 30 April 2020.

21. İsmail Numan Telci, "BAE ve Katar'ın Afganistan'da Diplomasi Hamlesi", Sabah Perspektif, 28 August 2021.

22. Mustafa Fetouri, "After Afghanistan, US Allies Must Feel a Sense of Abandonment", Middle East Monitor, 2 September 2021.

23. Joshua D. Kertzer, "American Credibility after Afghanistan What the Withdrawal Really Means for Washington's Reputation", Foreign Affairs, 2 September 2021.

24. Kristian Coates Ulrichsen, "The Intensifying Uncertainty Over the Future of US Engagement in the Region", The Fall of Kabul: Geopolitical Implications, A Wikistrat Special Report, 20 August 2021, s. 25.

25. Abdulkhaleq Abdulla, “Lessons from Afghanistan for the Gulf ”, The National, 17 August 2021.
26. Robert Mason, “Saudi-Russian Military Cooperation: Signaling or Strategy?”, The Arab Gulf States Institute in Washington, 3 Eylül 2021.
27. Robert Mason, “Saudi-Russian Military Cooperation: Signaling or Strategy?”, The Arab Gulf States Institute in Washington, 3 Eylül 2021.
28. Imad K. Harb, “After Afghanistan, a New Biden Middle East Doctrine Takes Shape”, Arab Center Washington DC, 19 August 2021.
29. Dorsey, “Hedging Saudi Bets: Iran Looms, Israel Beckons, and Taliban Cause Goosebumps”.
30. Khalid Jaber, “How will the Middle East Greet the Afghan Taliban?”, The National Interest, 31 August 2021.